مواقف ومقترحات حزب النهضة

بخصوص مشروع الجهوية الموسعة

المدخل

من المعول أن يشكل ورش الجهوية المتقدمة والمتدرجة كما طرحه صاحب الجلالة منعطفا حاسما في مسار تشييد الصرح الديمقراطي في المغرب، المبني على مبدأ تمكين المواطن من التدبير الديمقراطي لشؤونه.

وبالنظر إلى ، تتجلى الإرادة السياسية القوية ووضوح الرؤيا لدى السلطة السياسية فيما يخص فكرة الجهوية.

من جهة ثانية، يتميز المغرب بـ " انفراد الملكية المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم" وما تحمله هذه العبارة من خصوصيات محلية متجدرة في التاريخ وحائزة بذلك على شرعية راسخة في صلب الكيان المغربي.

وإذ تتجلى بقوة إشكالية المزج بين مبدأين في الظاهر متناقضين، يستلزمان جهدا واجتهادا مغربيا محضا لتجاوزهما، يبرز الإلحاح الملكي في طرح فكرة الجهوية والمنهجية التسلسلية المعتمدة في ذلك الطرح كفرصة تاريخية لإيجاد الصيغة المحلية لديمقراطية مغربية متشبعة بالثقافة المغربية وما أنتجته من قيم ومن مؤسسات متميزة عن باقي الدول تشكل صلب الهوية الوطنية.

وفي هذا الصدد، قد تشكل فكرة الجهوية مدخلا حاسما في تدليل المعادلة النظرية وما تطرحه من إشكالية توضيح دوائر وحدود السيادة ومن يعبر عنها أو من يمثلها في المغرب إذا ما تم تصورها وفق منظور فكري مغربي وتطبيقها بعيدا عن كل مزايدات باستثناء تلك المرتبطة بطبيعة المؤسسات التي تلائم الأمة المغربية وتتوافق مع خصوصياتها ومرتكزاتها التاريخية.

وإذا كان المغرب قد استنبط لحد الآن جزءا من هيكلته المؤسساتية من التجربة الفرنسية، فإنه بالتالي استخلص نتائجها في اتجاهين اثنين :

- تزكية فئة الأعيان لاحتلال المواقع الانتخابية بالرغم من افتقارها للكفاءة اللازمة للاضطلاع بمبدأ التمثيلية وللأهلية للقيام بتدبير الشأن العام،
- غياب أي التصاق بين الشعب وبين مؤسساته مع ما يفرز ذلك من انعدام المصداقية في هذه الأخيرة.

وبصيغة أخرى، تفرز التجربة السياسية المعاصرة عدم ثبوت المؤسسات التمثيلية لعدم تكيفها مع الخصوصيات المغربية وفي نفس الآن إنتاج السلبيات المنبثقة عن هذا الوضع المتمثلة أساسا في تمييع الحكامة.

من هذه المنطلقات، إذا كانت الإرادة حقيقية في تأسيس تجربة مؤسساتية جديدة، فإنها تقتضي بناء الهيكل الجهوي المزمع في معزل عن الموجود من مؤسسات منتخبة على أساس ملائمة هذه الأخيرة مع التصور الجديد على المدى المتوسط، عوض أن تصاغ التجربة في خضم الموجود مما سيؤدي لا محال إلى إفراز نفس النتائج وبالتالي إهدار فرصة لا تعوض للتصالح وربط الأواصر مع تاريخ البلاد ووضعها في سكة التطور والتقدم نحو أفق رفاه المغاربة وعزة المغرب.

وإذ نستحضر ما تطرحه القضية الوطنية للوحدة الترابية من رهانات على البلاد، نؤكد أن فكرة الجهوية تضطلع بالمهمة الحاسمة في خلق وضع جديد يتمثل أساسا في وحدة وتناغم كل مناطق المملكة وبالتالي فرض توجه شمولي ومتساوي بينها.

وفي ذلك، ينطلق حزب النهضة من تصور مشروع الجهوية الموسعة كمنطلق لإرادة سياسية لبلورة نهج ديمقراطي مغربي يليق برهان مواجهة الطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة بتعقيداتها المتعددة في حين أن التناقضات المجتمعية تظل من اختصاص المؤسسة الملكية بوصفها "ضامنة لوحدة الأمة، ومجسدة للتلاحم بكافة فئات الشعب، والوقوف الميداني على أحواله، في كل المناطق".

تصور حزب النهضة للجهوية الموسعة

إذا كان الهدف الأسمى من مشروع الجهوية هو إنجاز مشروع التقدم الترابي للمملكة عبر تمكين المواطنين من تدبير شؤونهم، فذلك يقتضي ثلاثة عناصر أساسية :

1. عملية انتخابية جدية ومسؤولة تمكن من فتح نقاش حول البرامج السياسية وتفرز نخبة مؤهلة للاضطلاع بالمسؤوليات المتمخضة عن الانتداب الشعبي،
2. رقع جغرافية ذات حجم إنساني تقترب من المجموعات الإنسانية القابلة للإنابة التمثيلية لضمان الالتصاق بها وبمشاكلها وتطلعاتها،
3. وضوح في الاختصاصات وفي حدودها مع التوفر على مؤهلات كافية لضخ الوسائل المادية الضرورية لإنجاز المشاريع الجهوية.

من جهة ثانية، يقتضي الأمر تعزيز آليات تدعيم الهوية المغربية للاحتفاظ بوحدة الكيان المغربي بمختلف روافده الثقافية، مما يستدعي تقوية الدولة المركزية في مجالات التعليم والثقافة والإعلام العمومي ناهيك عن دور المؤسسة الملكية في الحفاظ على انسجام وتناغم المكونات المجتمعية للأمة المغربية.

وإذا كان مشروع الجهوية الموسعة يقترح على المغاربة مشروع لتطوير أحوالهم ومجالهم ووضعيتهم، فهو ينطلق من مسلم بكون ذلك المبتغى لن يتحقق إلا في أحضان مغرب موحد تتساوى فيه الحظوظ وفق

المجهود المبدول والتنافس السليم. وفي ذلك، لا مكان للمزايدات الذاتية التي تذوب أمام مزايا المشروع المعول.

مقترحات حزب النهضة

بناء على ما سبق، تتلخص اقتراحات حزب النهضة فيما يتعلق بمشروع الجهوية الموسعة فيما يلي :

1. حذف مجالس العمالات والأقاليم

- التعليل : تقيل درجات ومستويات المؤسسات الترابية المنتخبة لعدم فعاليتها وتناقض مستلزماتها المالية مع أوضاع البلاد. على هذا الأساس، يعتبر حزب النهضة أن الجماعة المحلية في حدود ترابية ذو حجم انساني ملتصقة بمجموعة شعبية معنية وباختصاصات تتعلق بالتدبير اليومي لشؤون المواطنين وجهة في حدود ترابية منسجمة معنية ببناء فضاء متجانس وملائم لتطلعات ساكنتها على مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية يمثلان القاعدة المثلى والكافية لاحتضان جزء من السيادة الشعبية مع ما تتطلبه من توجيه وتحكيم شعبي للمنتخبين.

2. حذف الوصاية على المؤسسات المنتخبة وتدعيم شرعيتها السياسية عبر ضبط المعايير الانتخابية

- التعليل : في حد ذاتها، تعتبر الوصاية تفاهة مبدئية تؤدي إلى امتصاص الشرعية الانتخابية وإفقاد للفعل الانتخابي لمدلوله الأصلي.

3. تدعيم المراقبة البعدية عبر تدعيم قدرات المجلس الأعلى للحسابات وفروعه الجهوية

- التعليل : في مقابل الوصاية، نعتبر أن المجالس المنتخبة مسؤولة اتجاه الدولة في طريقة صرف الميزانيات الموضوعة رهن إشارتها للاضطلاع بمهامها وفق الضوبط والأحكام الصادرة عن الدولة. وفي هذا الباب، يطلع المجلس الأعلى للحسابات بمهمة المراقبة لإرشاد الدولة بكل خرق للقوانين من شأنه أن يتطلب تدخلا قضائيا وإخبار الناخبين بطرق تدبير المؤسسات التي انتخبوها. وللقيام بهذه المهام، يلزم المجلس الأعلى للحسابات إمكانيات مادية وبشرية في المستوى المطلوب.

4. إصدار الجريدة الرسمية المتعلقة بالجماعات المحلية

- التعليل : إن الفعل الانتخابي لا يستكمل ما لم يكن الناخب متوفر على المعلومات الكافية لتكوين قناعة حول تدبير منتخبيه كما أن الفعل اليومي للمواطن لا يرقى إلى مستوى المواطنة الحقة ما لم يكن مؤطر بمقتضيات وأحكام مشهورة ومتعارف عليها. في كلتا الحاتين، تعتبر الجريدة الرسمية للجماعات المحلية ضرورة ممتزجة بوجود تلك الجماعات.

5. إنشاء آلية قانونية ذات طابع إداري تتحدد في المرسوم والقرار والمذكرة خاصة بالهيئات المحلية والجهوية

- التعليل : إن المعاش اليومي في الحواضر والبوادي المغربية يفرز غياب آلية تدبير العلاقات الإنسانية مما ينتج عنه تشويها للفضاء العمراني وكثير من اللامبالاة مما يقتضي وجود آليات قانونية على الصعيد الإداري يمكن المؤسسات المنتخبة من تطويع الفعل الإنساني وفق مبدأ التعايش في رقعة جغرافية معينة، في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل. كما أنه من شأن وضع مثل هذه الآليات فرز مجال للاجتهاد على صعيد المؤسسات المنتخبة من خلال المصادقة على المراسيم والقرارات من قبل المجالس الجهوية والمحلية.

6. إخراج ميثاق وطني للاامركزية واللاتمركز

- التعليل : من شأن هذا الميثاق الذي نادى به صاحب الجلالة أن يحدد المهام الموكولة للدولة المركزية في تحديد السياسات العامة للبلاد والمهام الموكولة للجماعات المحلية في تنفيذ برامج اقتصادية واجتماعية وثقافية طبقا للسياسات العامة للبلاد وتوضيح التنظيم المترتب عن ذلك الإجراء بجعل المناديب الوزاريين تحت سلطة وزاراتهم فيما يتعلق باحترام القوانين وسن السياسات العامة للبلاد وتحت سلطة الهيئات المنتخبة فيما يرتبط بتنفيذ البرامج المحلية، تحت تنسيق الوالي أو العامل.

7. التحضير لانتداب السلطات التنفيذية إلى الجهات في القطاعات التالية :
   - التجارة والصناعة والصناعة التقليدية
   - النقل
   - السكن والتهيئ العمراني
   - التكوين المهني
   - الصحة
   - الشؤون الاجتماعية
   - الثقافة
   - البيئة والماء
   - الرياضة والشباب
   - الرعاية والعناية بالمنشآت العمومية

- التعليل : نرى في حزب النهضة أن الاختصاصات القابلة للانتداب تنحصر شكلا ومضمونا على المجالات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتتمكن الهيئات الترابية المنتخبة من فرز أطر قادرة على الاضطلاع بمهام مختصة من هذا القبيل والتناغم مع المتطلبات العملية للناخبين في ظل التشريعات الموضوعة من قبل الدولة.

وضمانا لوحدة الكيان المغربي، نستثني من القطاعات القابلة للانتداب التعليم في الشق المتعلق بتحديد البرامج والإعلام العمومي وخاصة السمعي البصري.

8. قيام التقطيع الإداري للجهات على مبدأ رقعة جغرافية لا تتعدى عمالتين أو إقليميين إلا فيما يتعلق بالمدن الخاضعة لوحدة المدينة حيث يتم إقرارها كجهات

- التعليل : من المعايير الحاسمة في فعالية هيئة ترابية منتخبة حدود الرقعة الجغرافية المكونة لها لكي تكون من جهة ملتصقة وقريبة من الناخبين ومن جهة أخرى لتمكينها من أدوات الحكامة الجيدة والمسؤولة. وبحكم شساعة التراب الوطني فإن التقسيم الاداري الجهوي يقتضي الإكثار في عدد الجهات.

9. تخصيص 33% من الضريبة على الشركات و10% من الضريبة على الدخل لميزانية الجهات.

- التعليل : لخلق تنافسية بين الهيئات الترابية المنتخبة ودفعها إلى تبني سياسات محلية خالقة للثروات وتمكينها من جزء من العائدات المالية التي تتمخض عن اجتهاداتها، يرجع إليها ثلث ما حققته من ثروات رأسمال من خلال منجزات الضريبة على الشركات. كما يبرر هذا المقترح مع مبدأ تمويل الانتداب في القطاعات المزمع تفويضها إلى الجهة. أما الجزء المتعلق بالقيمة المضافة عن العمل، فتحصل الجهات على جزء منه يؤمن التضامن بين الجهات من خلال وضعه رهن إشارة الهيئة الملكية للجهات الواردة في النقطة 10 أسفله.

10. خلق الهيئة الملكية للجهات

- التعليل : أخذا بعين الاعتبار مبدأ التضامن الوارد في الخطب الملكية وكذا المسؤولية التي يتحملها الملك، تضطلع هذه الهيئة بضمان تكافؤ المجهود داخل الجهات والتآزر بين الجهات وتكون تحت إمرتها ميزانية مكونة من 10% من الضريبة على الدخل تمول بها المشاريع المقدمة من قبل الجهات الأقل موارد أو إمكانيات يصدر على إثرها تقريرا عموميا. وفي هذا الباب، يقترح حزب النهضة أن تتحول اللجنة الاستشارية للجهات إلى الهيئة الملكية المقترحة.

11. الانتخاب عن طريق الاقتراع المباشر وباللائحة وعلى دورتين

- التعليل : من العناصر الأساسية لإنجاح مشروع الجهوية أن يتم وضعه تحت الوصاية الشعبية التي لا تكتمل إلا بالاقتراع العام المباشر وفق برامج متنوعة. وبالنظر إلى طبيعة ونوعية المهام الموكولة للجهات، يفترض في المرشحين إلمامهم بالقطاعات التي ينوون تقلد زمامها، فإن الاقتراع باللائحة حسب القطاعات يكون عاملا في توضيح المهام والمسؤوليات على أساس أن تتشكل أغلبيات في الدور الثاني تحوز على الصلاحيات الكاملة لتسيير الجهة. ويتكون بالتالي المجلس الجهوي من أعضاء اللائحتين المتباريتين حيث تتشكل أغلبية ومعارضة. كما نقترح

أن تكون مدة الانتداب خمس سنوات، في شهر مارس من السنة الثالثة للفترة الانتدابية لمجلس النواب.

12. التنظيم الجهوي : مكتب الجهة ومجلس الجهة وإدارة جهوية

- التعليل : لإضفاء طابع ديمقراطي على الهيئات المنتخبة، يتشكل مكتب الجهة من اللائحة التي حازت على 50% وأكثر من الأصوات في الدور الثاني وتتكلف بتسيير شؤون الجهة في حين أن مجلس الجهة يتكون من اللائحة التي فازت بالأغلبية وجزء من اللائحة المعارضة ويضطلع بمهام مراقبة أعمال المكتب والتعبير عن طلبات الأقلية في الجهة والمصادقة على المراسيم والقرارات الجهوية.